البيان الختامي
للمؤتمر الثالث للجمعية حول المساءلة والشفافية
ودورهما في تنمية الاقتصاد الخليجي

نظمت الجمعية الاقتصادية العمانية مؤتمرها الثالث الذي عقد في مسقط سلطنة عمان، تحت رعاية معالي الشيخ احمد بن محمد العيسائي – الموقر - رئيس مجلس الشورى يوما السبت والأحد ٢٣- ٢٤ ربيع الاول ١٤٣٠هـ - الموافق ٢١- ٢٢ مارس ٢٠٠٩م تحت عنوان **المساءلة والشفافية ودورهما في تنمية الاقتصاد الخليجي** وذلك بهدف :-

١. ابراز العلاقة بين المساءلة والشفافية وعلاقتهما بتحقيق التنمية البشرية.
٢. تشخيص التحديات التي تواجهها الاقتصاديات الخليجية في ضوء انهيار أسواق المال العالمية، ودور النزاهة في تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي وتعزيز بيئة الاستثمار وثقة المستثمر.
٣. ابراز الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية لتعزيز الشفافية والمساءلة.
٤. الاستفادة من تجارب وخبرة الدول والمنظمات الدولية في مجال تعزيز الشفافية والمساءلة.

ولقد شارك في المؤتمر ممثلين من "منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد "، و"المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد" ، و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" و"برنامج ادارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي" و"جمعية الشفافية البحرينية" و"منظمة الشفافية الدولية" ورؤساء واعضاء من "الجمعية الاقتصادية الخليجية"، و"جمعية التجاريين والاقتصاديين الإماراتية" و"جمعية الاقتصاديين البحرينية" و"جمعية الاقتصاد السعودية" و"الجمعية الاقتصادية الكويتية" وكذلك العديد من الشخصيات البرلمانية والإقتصادية والاكاديميين الذين قدموا أوراق عمل حول محاور المؤتمر .

بدأت أعمال المؤتمر في حفل الافتتاح بكلمة الشيخ محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية الذي رحب بضيوف المؤتمر الثالث للجمعية الذي يأتي مكملا للمؤتمر الاول الذي عقد تحت عنوان الاقتصاد الجديد / اقتصاد المعرفة والثاني الذي عقد تحت عنوان الحوكمة، التنافسية والمستقبل ، ومتمنيا أن يساهم هذا المؤتمر في بلورة رؤى واضحة لأهمية التطوير المؤسساتي لهيكلية آليات المساءلة و المحاسبة في دولنا مستندا الى حصيلة التجارب العربية على أرض الواقع وضرورة تناغمها مع المعايير الدولية المتعارف عليها و امكانية تطبيقها على الصعيد العملي. مؤكدا الى أن الاولوية الأن يجب أن تنصب في تطوير الأنظمة والقوانين لتعزيز الشفافية والرقابة على صناديق الاستثمار والاحتياط والتقاعد والشركات الحكومية والاستثمارات الحكومية في الخارج وذلك من خلال التقييم المستمر والمستقل لأدائها واستثماراتها وضمان تطبيقها لمعايير حوكمة الشركات

العامة ونشر التقارير عن نتائج أعمالها وأصولها والتزاماتها، ونأمل أن يتمكن مؤتمرنا هذا بأن يدرس الأليات ويخرج بالتوصيات المناسبة.

وعقب ذلك تحدث سعادة د. ناصر جاسم الصانع رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد ، رئيس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد وعضو مجلس الأمة الكويتي وأوضح د.ناصر ان عام ٢٠٠٨ يعد عاما نموذجيا في الاداء الاقتصادي في العالم وعلى وجه الخصوص بدول مجلس التعاون الخليجي التي عاشت طفرة مالية كبيرة جراء ارتفاع أسعار النفط العالمية. وأوضح ان التحدي المقبل يتمثل في كيفية التعامل مع الازمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم مؤكدا ان ضحايا الفساد الاقتصادي هم المواطنون الذين أمست وظائفهم مهددة بسبب توقف بعض المشاريع الاقتصادية بما استدعى البحث عن الية جديدة للتعامل مع هذه الاشكالية. وقدم د علي الصاوي كلمة المتشاركين حيث استعرض العلاقة بين المساءلة والشفافية والتنمية.

ثم ترأس الجلسة الاولى د. ناصر جاسم الصانع، رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد ، حيث قدم الدكتور علي الصاوي من جامعة القاهرة ورقة بعنوان ماهية المساءلة والشفافية ودورهما في تعزيز التنمية البشرية تناول فيها العلاقة بينها وانتهت الجلسة بنقاش مفتوح

وترأس الجلسة الثانية د. احمد اليوشع: رئيس الجمعية الاقتصادية البحرينية ، حيث قدم الدكتور محمد المقاطع من جامعة الكويت ورقة بعنوان القانون والشفافية: مدخل للتغلب على الفساد وتحسين الأداء وغرس الثقة. واعقب ذلك ورقة الاستاذ عبدالنبي العكري رئيس الفرع البحريني لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد التي استعرض خلالها وضعية الاتفاقيات الدولية وفعاليتها في دول الخليج العربي. وانتهت الجلسة بنقاش مفتوح.

وانتهت أعمال اليوم الأول بالجلسة الثالثة التي ترأستها د. رولا دشتي : رئيسة الجمعية الاقتصادية الكويتية واستعرض خلالها الاستاذ أركان السبلاني من برنامج الأمم المتحدة الانمائي إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد وتحدّيات تطبيق الإتفاقية في المنطقة العربية ثم تلتها ورقة الآنسة غايل كيبرانيان: مديرة برامج "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لا فساد" التي تناولت شروط ومعوقات الشفافية وأدوات وآليات المساءلة (عرض لواقع المنطقة العربية) و دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتجربة "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لا فساد ". وانتهت جلسات اليوم الأول بنقاش مفتوح.

وفي اليوم الثاني بدأت أعمال المؤتمر بالجلسة الرابعة التي ترأسها الدكتور محمد المقاطع من جامعة الكويت. وبدأت الجلسة بتقديم ورقة لسعادة د ناصر جاسم الصانع رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، رئيس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد وعضو مجلس الأمة الكويتي حول المبادرات الدولية لمكافحة الفساد (أمثلة عن التجارب الفضلى في مكافحة الفساد) وعرض من خلالها "تقرير عن واقع الفساد في المنطقة العربية" وتلى ذلك ورقة د.

يعقوب بن محمد الوائلي أستاذ مساعد في كلية الحقوق بجامعة السلطان قابوس حول تجربة الرقابة المالية في سلطنة عمان. وانتهت الجلسة بنقاش مفتوح.

وترأس بعد ذلك د. ناصر القعود: رئيس الجمعية الاقتصادية الخليجية الجلسة الخامسة حيث شرح الدكتور فيصل الفهد من جامعة الكويت تفاصيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. واعقبته ورقة الاستاذ أركان السبلاني من برنامج الأمم المتحدة الانمائي التي تضمنت لمحة عن تجارب إقليمية في دعم تطبيق الإتفاقيّات الدولية لمكافحة الفساد ، واعقب اوراق العمل تعقيبات واستفسارات من المشاركين شملت جوانب الموضوع المختلفة. وأعرب المجتمعون عن شكرهم وتقديرهم للجهود التي بذلتها الجمعية الاقتصادية العمانية لتنظيم هذا المؤتمر وانجاح أعماله.

وفي نهاية المؤتمر تلى رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية البيان الختامي وتوصيات المؤتمر.

مسقط - الأحد ٢٤ ربيع الاول ١٤٣٠هـ - الموافق ٢٢ مارس ٢٠٠٩م